إجابات المملكة العربية السعودية على الأسئلة المسبقة المتعلقة بتقريرها الدوري الأول المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان العربية وفقاً للفقرة (1) من المادة (48) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان

مقدمة

تتضمن هذه الوثيقة إجابات على قائمة التساؤلات الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) بشـــأن تقرير المملكة الدوري الأول المقدم وفقاً للفقرة (1) من المادة (48) من الميثاق العربي لحقوق الإنســـان في الوثيقة رقم (59/37) وتاريخ 9 أغســـطس 2023م، عملاً بالمبادئ التوجيهية والاسترشادية لإعداد التقارير المقدمة للجنة.

الإجابة على الفقرة (1) من قائمة المسائل، المادة (1)

1. فيما يتعلق بمشـــروع الخطة الوطنية لحقوق الإنســـان، فما يزال العمل جارٍ على إعدادها في ضـــوء عدد من الأســـس المعيارية ومنها المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنســـان، وفي مقدمتها اتفاقيات حقوق الإنسـان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها بما فيها الميثاق العربي لحقوق الإنسـان، وقد خضـع المشـروع للعديد من الدراسـات على مختلف المسـتويات، ويتضـمن المشـروع عدداً من المحاور التي تشـــمل الإطار القانوني، والقدرات المؤســـســـية، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال، وثقافة حقوق الإنسـان، والتعاون الإقليمي والدولي، وتتضـافر محاور مشـروع الخطة وبرامجها ومبادراتها في تعزيز وحماية حقوق الإنســـان، ويشـــمل ذلك تعزيز تنفيذ التزامات المملكة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسـان التي انضـمت إليها المملكة أو صـادقت عليها بما فيها الميثاق، وتنفيذ التوصـيات المقدمة لها من قبل الهيئات والآليات الإقليمية والدولية، حيث إن تلك التوصـــيات من المصـــادر المرجعية (مصادر الاستقصاء) لمشروع الخطة.

الإجابة على الفقرة (2) من قائمة المسائل

2. أُنشـــئت اللجنة الدائمة لإعداد مشـــروعات التقارير الخاصـــة بالمملكة والمتصـــلة باتفاقيات حقوق الإنســـان بناءً على الأمر الســـامي رقم 13084 صـــدر في 18 يناير 2015م، في هيئة حقوق الإنســـان، حيث تضـمن الأمر السـامي المشـار إليه أن تكون هيئة حقوق الإنسـان هي الجهة المشـرفة على إعداد تقارير المملكة، وتضم اللجنة في عضـويتها الجهات المعنية التي تتصل اختصاصاتها بالاتفاقيات التي أصـــبحت المملكة طرفاً فيها بما فيها الميثاق العربي لحقوق الإنســـان، ولها الاســـتعانة بمن تراه من الجهات المعنية الأخرى – عند الاقتضاء – كما تعمل اللجنة بالشـراكة مع مؤسـسـات المجتمع المدني في المملكة. وتختص اللجنة بجميع ما يتصـل بإعداد مشـروعات التقارير الخاصـة بالمملكة والمتصـلة باتفاقيات حقوق الإنسـان أو آليات مجلس حقوق الإنسـان ومتابعة التوصـيات الصـادرة عن هيئات المعاهدات والدول في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل.

الإجابة على الفقرة (3) من قائمة المسائل

3. تأخذ المملكة بتعريف التعذيب الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي تعتبر جزءاً من القانون الوطني بانضمام المملكة إليها وذلك وفقاً لإجراءات عقد الاتفاقيات الدولية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (287) عام 2010م. وتجرّم قوانين المملكة التعذيب وسوء المعاملة بجميع أشكالهما وصورهما، وتنص على عقوبات تصل إلى السجن مدة (10) سنوات لكل موظف ثبت ارتكابه لإساءة معاملة أو إكراه باسم الوظيفة كالتعذيب أو القسوة أو غيره من ضروب إساءة المعاملة، كما تنص على حق من أصابه ضرر في التعويض المناسب، بالإضافة إلى ما تضمنه نظام الإجراءات الجزائية من حظر إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنوياً أو تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يتم الاستشهاد بالأقوال الناتجة عن التعذيب أو الإكراه، كما يجب أن يكون الاستجواب في حال لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إبداء أقواله، ولا يجوز تحليفه ولا استعمال وسائل الإكراه ضده. ولا يجوز استجواب المتهم خارج مقر جهة التحقيق إلا لضرورة يقدرها المحقق.
4. وتقوم النيابة العامة، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتلقي الشكاوى والبلاغات في هذا الشأن وإجراء زيارات دورية للسجون ودور التوقيف لضمان الالتزام بالضمانات المنصوص عليها في القوانين واتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها، والاستماع إلى السجناء والموقوفين، وتلقي شكاواهم ونحو ذلك من التدابير الرقابية.
5. وفيما يتعلق بحق ضحايا التعذيب وسوء المعاملة في الحصول على التعويض فإن أنظمة المملكة بما فيها المرسوم الملكي رقم 43 لعام 1958 أكدت على حق من أصابه ضرر في التعويض المناسب، كما نص نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله في مادته **(16)** على أنه " لمن أصابه ضرر من المتهمين أو المحكوم عليهم في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام، أن يتقدم إلى رئيس أمن الدولة بطلب التعويض قبل التقدم إلى المحكمة المختصة، وتنظر في الطلب لجنة تسوية تشكل لهذا الغرض بقرار من الرئيس لا يقل أعضاؤها عن ثلاثة يكون من بينهم مستشار شرعي ومستشار نظامي، وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ تقديم الطلب، ويحدد رئيس أمن الدولة قواعد عمل اللجنة".

الإجابة على الفقرة (4) من قائمة المسائل

6. قامت المملكة بالعديد من التدابير لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص منذ انضمامها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتصديقها على برتوكول منع وقمع معاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء الأطفال وذلك على الصعيد التشريعي والمؤسسي ومن ذلك

إصـدار نظام لمكافحة هذه الجريمة وتشـكيل لجنة وطنية معنية بها، ويمكن إجمال أبرز التدابير المتخذة للوقاية من جرائم الاتجار بالأشخاص والحماية منها فيما يلي:

- يعتبر نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشـخاص أحد أهم التدابير التشـريعية التي اتخذتها المملكة لمكافحة هذه الجريمة، وقد جرم النظام جميع صـور الاسـتغلال الواردة في الاتفاقيات والبرتوكولات الدولية ذات الصلة، وقد حدد النظام الأوصاف الجرمية لمختلف أشكال الاتجار بالأشخاص وكذلك العقوبات التي تصل إلى الحكم بالسجن (15) سنة، أو الحكم بغرامة مالية تصل إلى (مليون ريال) أو بهما معًا.
- تمثل لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشـخاص المشـكلة في هيئة حقوق الانسـان والتي تضـم الجهات المعنية ذوات العلاقة؛ الإطار المؤسسي لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في المملكة، وقد عملت اللجنة على تعزيز الأطر التشـريعية والمؤسـسية بوضع آليات تسـهم في رفع مسـتوى التنسـيق والتعاون بين الجهات الممثلة فيها ويحقق تكامل الأدوار وذلك بتقديم كافة الخدمات والمساعدات للضحايا وملاحقة المتهمين وبهذا الصدد تم انشاء وحدة مختصة لإدارة هذه الآلية في هيئة حقوق الإنسـان، وقد تم انشـاء صـندوق مشـترك لدعم ضحايا الاتجار بالأشـخاص بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة بهدف تمكين الضـحايا على العودة الطوعية وإعادة ادماجهم
- وفي مجال تعزيز الشـراكات والتعاون الدولي، فقد تم إبرام مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين المملكة ممثلة بهيئة حقوق الإنسان، وبين المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، كما تم إبرام مذكرة تفاهم للتعاون الفني مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات (UNODC) بهدف تعزيز جهود المملكة في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بفعالية وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات.
- كما تم عقد العديد من البرامج والأنشـطة التدريبية التي تهدف لرفع القدرات الوطنية، والموجهة للمكلفين بإنفاذ (القانون)، على اكتشاف ورصد حالات وقضايا الاتجار بالأشخاص، والتعامل الأمثل معها بما في ذلك ملاحقة الجناة قضـائياً، وتقديم المسـاعدة اللازمة للضـحايا وفق نظام مكافح جرائم الاتجار بالأشخاص، وتم تدريب 6500 مستفيد من الجهات الحكومية والأهلية ومؤسـسـات المجتمع المدني خلال الفترة 2020-2023 وذلك عبر 83 برنامج تدريبي متخصص.
- عملت لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص أيضـاً على عدد من المشـاريع منها آلية لفحص أوراق المرحلين للتأكد من عدم وجود ضحايا اتجار بالأشخاص من ضمنهم، ووضعت ضوابط للإعلان لأنشـطة الاسـتقدام وتقديم الخدمات العمالية بما يحفظ كرامة العمالة، وعقد لقاءات تشـاورية مع سـفارات الدول المصـدرة للعمالة في المملكة بحضـور المنظمات الدولية، وإطلاق حملات إعلامية وطنية تضمنت عدد من المبادرات التوعوية تجاه هذه الجريمة.
- تم العمـل في إطـار اللجنـة على مراجعـة الأنظمـة والتشـريعـات المرتبطـة بجرائم الاتجـار بالأشخاص، كما تم العمل على تعزيز الأطر المؤسسية بتخصيص إدارات ووحدات مختصة في

جميع الجهات المعنية، وبذلت اللجنة جهود متزايدة في جانب التعاون الوطني والإقليمي والدولي وقامت بعقد عدد من اللقاءات بهذا الشأن.

- قامت اللجنة باعتماد خطتها الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشـخاص للفترة 2021حتى 2023م، والتي تضمنت العديد من البرامج والأنشطة وبلغت نسبة الإنجاز بالخطة حتى تاريخه 83%، ويتم الانتهاء حاليا من إعداد خطة اللجنة للفترة 2023-2027م، ويتم بناء الخطة بعد دراسة للوضع الراهن بالمملكة وتحليل وتحديد الاحتياجات وتم صياغة المبادرات والنشاطات بناء على دراسة دقيقة لواقع الجريمة.

7. قامت اللجنة بإنشاء قاعدة بيانات ووفقاً لقاعدة بيانات قضايا جرائم الاتجار بالأشخاص، حيث بلغ عدد قضـايا جرائم الاتجار بالأشـخاص التي تابعتها اللجنة خلال الفترة من الربع الثاني لعام 2019 حتى الربع الأول لعام 2023م 1899 قضية، اتهم بها 2075 شخص، ووصل عدد الضحايا 3663 ضحية منهم 67 % نساء، وتعد صورة العمل أو الخدمة قسراً هي الأكثر شيوعاً بنسبة 58 % من إجمالي قضايا الاتجار بالأشخاص.

الإجابة على الفقرة (5) من قائمة المسائل

8. عملت وزارة العدل على تطوير مجموعة من المبادرات التي تسـاهم في تحقيق التزاماتها وأهدافها الاستراتيجية، واشتملت هذه المبادرات على مبادرة تطوير التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في المنظومة العدلية، والتي تهدف إلى تطوير وتعزيز اسـتخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة وسلسلة القيمة في المنظومة العدلية لزيادة مرونة الأعمال ودعم الاحتياج المتنامي لتطوير الأعمال والخدمات في الوزارة لتحقيق أهداف التحول الرقمي ومسـتهدفات رؤية المملكة 2030، مما يسـاهم في رفع رضـا المسـتفيدين عن الخدمات العدلية والتي تنعكس على تقليص المدة الزمنية لإجراءات التقاضـي وتحقيق قيم العدالة من حيث جودة الأحكام الصـادرة وسـرعة الإجراءات، وتسـتهدف المبادرة تطوير الخدمات الذكية، وخدمات التوصـيات وخدمات المرفقات وغيرها من الخدمات الخاصـة بقضـاء التنفيذ والتوثيق والبحوث العدلية التي تخدم الوكالات الرئيسـية للوزارة. كما تعمل الوزارة على رقمنة شـاملة، لمنظومة التوثيق، كالوكالات والإقرارات الشـرعية والإنهاءات والعقود والتوثيق العقاري، وأتمتة جميع الأعمال الإدارية والمعلوماتية الداعمة لمنظومة التوثيق، وتسـهيل إعداد التقارير الإحصـائية التي تدعم عملية اتخاذ القرار.

9. وفيما يتعلق بمؤشـر القضـايا العامة المنتهية لعامي (1443هـ – 1444هـ) (من 9 أغسـطس 2021 - 29 يوليو 2022 وَمن 30 يوليو 2022 – 18 يوليو 2023) فقد تم مراجعته وتبين أن عدد إنجاز القضايا ليس متصلاً بالقضايا العامة، وأن العدد المذكور هو للدعاوى الواردة من نوع (إنهاء عام) كما أن نسبة القضايا العامة المقيدة في عام (1443هـ) (من 9 أغسطس 2021 – 29 يوليو 2022)

بلغت (97%)، ونسبة القضايا المنتهية من القضايا العامة المقيدة في عام (1444هـ) (من 30 يوليو 2022 – 18 يوليو 2023)بلغت (83%)، وأن عدد القضاة في المملكة (2797) قاضٍ، (8,7 قضاة لكل 100,000 شخص).

الإجابة على الفقرة (6) من قائمة المسائل

10. كما تمت الإشارة إليه في الفقرة (136) من التقرير بشأن ضمانات المتهم وحقه في الاستعانة بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، وحق المتهم في أن يطلب من المحكمة أن تندب له محاميًا للدفاع عنه على نفقة الدولة في حال لم تتوافر لديه المقدرة المالية، فقد تضمن نظام الإجراءات الجزائية في مادته (139) أنه إذا لم يكن لدى المتهم في الجرائم الكبيرة المقدرة المالية في الاستعانة بمحامٍ، فله أن يطلب من المحكمة أن تندب له محامياً للدفاع عنه على نفقة الدولة، كما تضمنت المادة (97) من اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (142) في 1436/3/21هـ (2015/1/12)، بأن أتعاب المحامين المندوبين على نفقة الدولة تدفع وفق آلية تضعها وزارة العدل بصرف استحقاقهم.
11. وفيما يتصل بنفقة الدفاع عن المتهمين ما دون الجرائم الكبيرة فقد سبق أن أصدرت الهيئة السعودية للمحامين لائحة المعونة القضائية المؤرخة في 1439/8/8هـ (2018/4/24)، وذلك وفقاً لما تضمنته المادة (13) من تنظيمها الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (317) في 1436/7/8هـ (2015/4/27) وقد تضمنت اللائحة آلية لطلب المعونة القضائية والمستفيدين منها، وتشمل تلك المعونة مرحلة ما قبل المحاكمة والتحقيق وفي أثناهما وفترة السجن حتى انتهاء سببهما.

الإجابة على الفقرة (7) من قائمة المسائل

12. ديوان المظالم هيئة قضاء إداري وفق المادة الأولى من نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/78) وتاريخ 1428/9/19هـ (2007/10/1) التي تنص على أن " ديوان المظالم هيئة قضاء إداري مستقلة، يرتبط مباشرة بالملك، ويكون مقره مدينة الرياض" وينظر الاختصاصات المسندة إليه وفق المادة (13) من نظامه، كما يختص قضاء ديوان المظالم بتنفيذ السندات الإدارية ضد جهة الإدارة أو لصالحها والفصل في منازعاتها وفقاً لنظام التنفيذ أمام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/15) وتاريخ 1443/1/27هـ (2021/9/4)، والسندات التنفيذية التي يختص بها وفقاً للمادة (4) من نظام التنفيذ أمام ديوان المظالم هي: الأحكام النهائية أو العاجلة الصادرة من محاكم ديوان المظالم، والأحكام النهائية أو العاجلة التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها، والعقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها، والأوراق التجارية التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها.

13. كما تجدر الإشارة إلى أن الأصل أنه يدخل في اختصاص قضاء الديوان الولائي كافة ما يصدر عن لجان الانضباط الوظيفي والأكاديمي التابعة للجهات الإدارية فيطعن على قراراتها النهائية أمام قضاء الديوان مالم يرد بشأنه نص خاص وذلك لعموم المادة (13/ب) من نظام الديوان. وقرارات لجان الفصل في مخالفات نظام المنافسة مشمولة باختصاص قضاء الديوان، ويطعن عليها أمامه، وذلك وفق المادة (م/75) وتاريخ 1440/6/29هـ. وبالنسبة للجان شبه القضائية فيوجد لجان قراراتها تعتبر قرارات إدارية وبالتالي يمكن التظلم من قراراتها أمام ديوان المظالم (المحكمة الإدارية)، كما يوجد لجان شبه قضائية تنظر فيما يعرض عليها من قضايا على درجتين بحيث يتم الطعن في قرارات لجانها الابتدائية أمام لجانها الاستئنافية.

الإجابة على الفقرة (8) من قائمة المسائل

14. تقوم المجالس البلدية وفقاً لنظام المجالس البلدية بتنفيذ المشروعات المعتمدة في الميزانية والمشروعات التطويرية والاستثمارية وبرماج الخدمات البلدية ومشروعاتها، كما تتولى المجالس اقتراح الخطط والبرامج وتحديد أولوياتها وإبداء الرأي في مشروعات الأنظمة واللوائح الجديدة، وتجدر الإشارة إلى أن نظام المجالس البلدية يخضع لمراجعة داخلية، كما أن هنالك العديد من القنوات والأدوات التي تكفل مشاركة الأفراد في الحياة العامة عن طريق الانتخابات، ومن ذلك انتخابات الغرف التجارية، وانتخابات الهيئة السعودية للمهندسين، وانتخابات هيئة السعوديين الصحفيين، وانتخابات الجمعيات التعاونية، وانتخابات الاتحادات الرياضية، وانتخابات المؤسسات الثقافية.

الإجابة على الفقرة (9) من قائمة المسائل

15. إن أنظمة المملكة الداخلية والإجراءات المعمول بها حيال استخدام رجال إنفاذ القانون للقوة متوائمة مع المعايير الدولية ذات الصلة، مثل ما ورد في "مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين" التي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، تاريخ 1979م، بالإضافة إلى "المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بتاريخ 1990م. وتتضمن إجراءات استعمال القوة قبل استخدام السلاح مبادئ الضرورة والحيطة والتناسب، بحيث يتم تقدير الوضع القائم عند أداء المهمة والبدء باتخاذ الإجراءات وفقاً للأقل قوة وحسب ما يقتضيه الموقف في حينه وبما يضمن تحييد الخطر القائم وحماية الأرواح والممتلكات العامة والخاصة وهي كالتالي:

- الإنذار الشفوي بصوت واضح ومفهوم أو عبر مكبرات الصوت بالاستجابة لتعليمات الجهات الأمنية وأنه سيتم استخدام القوة في حال عدم الانصياع للأوامر الأمنية.

- الانتشار المرئي للقوة الأمنية في أماكن واضحة ومناسبة.
- إطلاق طلقات تحذيرية في الهواء وتكرار الإنذار باستخدام القوة.
- إطلاق النار على الهدف المطلوب في أماكن تعيق حركته إذا كان راجلاً أو تعطيل وسيلة نقله إذا كان راكباً.
- وقف إطلاق النار فور زوال موجبه.

الإجابة على الفقرة (10) من قائمة المسائل

16. فبالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه في الفقرات (103، 104، 107) من التقرير من أن جميع السجون ودور التوقيف، تخضع –دون استثناء- للرقابة والتفتيش من الجهات القضائية والرقابية، حيث أوجب نظام الإجراءات الجزائية على أعضاء النيابة العامة المختصين بالرقابة على السجون ودور التوقيف، فإن هيئة حقوق الإنسان وفقاً للفقرة (6) من المادة (5) من تنظيمها تقوم بزيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص، ورفع تقارير عن تلك الزيارات، وذلك للوقوف على مدى تمتع المحكومين والموقوفين بكامل حقوقهم التي كفلتها الأنظمة الوطنية في المملكة العربية السعودية، ومدى ملاءمة ذلك مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما حددت الفقرة (د) من المادة (الحادية عشرة) من تنظيم هيئة حقوق الإنسان مهام إدارة المتابعة والتحقيق، التي من ضمنها زيارة السجون ودور التوقيف وفق ما يقدره مجلس الهيئة في هذا الخصوص دون إذن من جهة الاختصاص، والتحقيق فيما يتطلب التحقيق فيه من مخالفات في مسائل حقوق الإنسان، وبناءً على ذلك، فقد كثفت الهيئة زياراتها للسجون ودور التوقيف، وذلك عبر برامج محددة وخطط سنوية، سواء كان ذلك بالزيارات التفقدية والمفاجئة، أو بناءً على ما يردها من شكاوى، أو ما ترصده من خلال مختلف الوسائل.
17. كما قامت الهيئة بافتتاح مكاتبها في عدد من السجون ودور التوقيف، حيث تعنى بتلقي الشكاوى مباشرة داخل السجن والرصد الدوري لأي إشكالات أو تجاوزات، مع متابعة أوضاع النزلاء فيها. وتقوم الهيئة بتنفيذ زيارات تفقدية وفق خطة سنوية معتمدة تحدد فيها الجهات المستهدفة (باستثناء السجون ودور التوقيف) للتأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

الإجابة على الفقرة (11) من قائمة المسائل

18. تم إنشاء هيئتين مستقلتين للإذاعة والتلفزيون، والإعلام المرئي والمسموع، كما تم إنشاء العديد من القنوات التلفزيونية، والمحطات الإذاعية بلغات متعددة، وقد بلغ عددها حتى تقديم التقرير (105) قناة فضائية و(7) محطات إذاعية، والتوسع في إصدار العديد من الصحف الإلكترونية حيث بلغ عددها حتى تقديم التقرير (283) صحيفة، وإنشاء وتفعيل جمعيات تُعنى بالصحافة

والإعلام مثل جمعية كتاب الرأي التي أُنشئت في ديسمبر 2016، وهي جمعية تُعنى بتلبية احتياجات كُتّاب الرأي وخدمة مصالحهم.

19. وتحظر المادة (9) من نظام المطبوعات والنشر الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/32) وتاريخ 1421/9/3هـ الموافق (2000/11/29م)، نشرَ ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة النافذة، وإثارة النعرات وبث الفرقة بين المواطنين، وتشجيع الإجرام أو الحث عليه، وما يضر بالشأن العام في البلاد. كما تضمن نظام الإعلام المرئي والمسموع في المادة (5) منه عدم التعرض إلى ما من شأنه إثارة النعرات والفرقة والكراهية بين المواطنين، والتحريض على العنف، وتهديد السلم المجتمعي. وأكد الأمر السامي رقم (26458) وتاريخ 1438/6/8هـ الموافق (2017/3/7م) على الأجهزة الحكومية والأهلية بالتأكيد على منسوبيها بتجنب كل ما يؤدي إلى إثارة التعصب الرياضي أو نشر الإساءات في وسائل الإعلام المختلفة، والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى ذلك، والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى ذلك، وتشمل الجرائم التي تؤدي إلى حجب المواقع والتطبيقات الإلكترونية الترويج للمخدرات، والاتجار بالأشخاص، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية ونحوها، وقد بلغ عدد المواقع الإلكترونية المخالفة والتي تم حجبها: 250 موقعاً إلكترونياً بالإضافة الى 3,924 تطبيقاً ذكياً خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

الإجابة على الفقرة (12) من قائمة المسائل

20. تضمنت الفقرة (1) من المادة (37) من نظام المطبوعات والنشر الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/32) في 1421/9/3هـ، والمعدلة بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/20) في 1433/4/11هـ بأن تشكل لجنة ابتدائية – أو أكثر- برئاسة من تتوافر فيه خبرة الأعمال القضائية، وعضوية مستشار نظامي وأحد المختصين في الإعلام، للنظر في مخالفات أحكام هذا النظام وتطبيق العقوبات الواردة فيه، وقد بلغ عدد القرارات الصادرة عن اللجان شبه القضائية المختصة بعد ثبوت المخالفة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٣م) وفق نظام المطبوعات والنشر ما يقارب (٥٠٠) قرار، وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجان هي المعنية بنظر مخالفات نظام المطبوعات والنشر، وفي حال مثلت المخالفة جريمة فإن المعني بنظرها المحاكم الجزائية.

الإجابة على الفقرة (13) من قائمة المسائل

21. تم تنفيذ مشروع دراسة (حساب تكلفة العنف الموجه ضد المرأة) بالشراكة مع كل من مرصد مشاركة المرأة في التنمية وبالاستعانة بخبرات لجنة الإسكوا في الأمم المتحدة. وتهدف الدراسة إلى حصر وتحديد الخدمات الحكومية المقدمة للضحايا/الناجيات من العنف ضد المرأة لتقدير تكلفة الخدمات المقدمة لمواجهة العنف ضد المرأة في المملكة العربية السعودية، وقد تم حساب تكلفة العنف الموجه للمرأة في المملكة العربية السعودية في ثلاث قطاعات، هي: الخدمات الصحية، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الأمنية/القضائية باتباع دليل اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في الأمم المتحدة لتقدير تكلفة العنف الزوجي في المنطقة العربية، وتحديداً باعتماد نموذج "احتساب تكلفة الوحدة"، بحيث تحتسب التكاليف المباشرة الملموسة الإجمالية للسلع والخدمات المستخدمة في التصدي للعنف الزوجي.

22. ووصلت الدراسة إلى أن إجمالي التكلفة الاقتصادية للخدمات الحكومية للتعامل مع العنف الموجه ضد المرأة في المملكة العربية السعودية لعام 2019 وهي 190,190,308 (مائة وتسعين مليوناً ومائة وتسعين ألفاً وثلاثمائة وثمانية) ريال سعودي، معظمها لخدمات الحماية، وأوصت الدراسة بأهمية التركيز على خدمات الوقاية التي تستهدف إعادة تأهيل ودمج النساء المتعرضات للعنف.

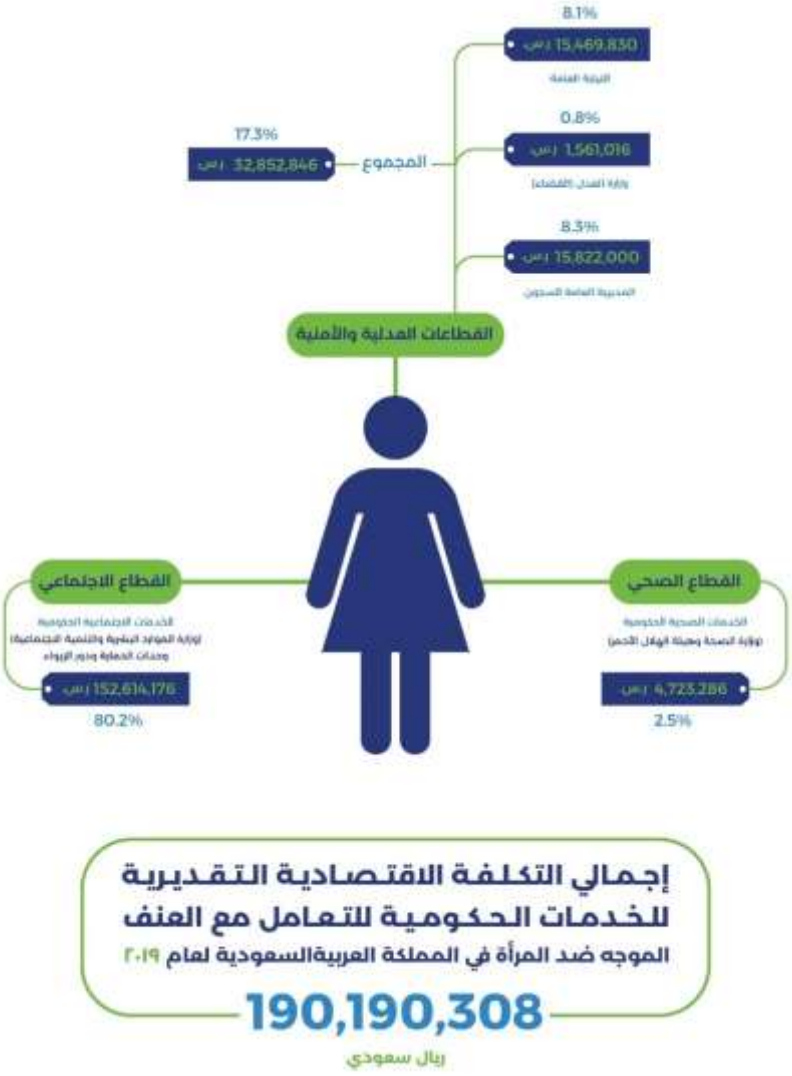

إجمالي التكلفة الاقتصادية التقديرية للخدمات الحكومية للتعامل مع العنف الموجه ضد المرأة في المملكة العربيةالسعودية لعام ٢٠١٩

190,190,308

ريال سعودي

الإجابة على الفقرة (14) من قائمة المسائل

23. يتم تلقي شكاوى وبلاغات العنف الأسري بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من قبل مركز تلقي البلاغات المنشأ في مارس 2016م، والذي يعمل على مدار (24) ساعة، لاستقبال جميع البلاغات من خلال الرقم الموحد (1919)، والمركز الوطني للعمليات الأمنية (911) وتطبيق كلنا أمن، كما تم تكوين فرق حماية في جميع المناطق والمحافظات لتلقي البلاغات. وتحال البلاغات التي يتلقاها المركز إلى وحدات الحماية الاجتماعية، والتي تتولى استكمال الإجراءات اللازمة، ومساعدة الضحايا، وإحالة من تتوفر بحقه دلائل كافية على ارتكابه جريمة إلى (النيابة العامة) لاستكمال الإجراءات النظامية وفق ما نص عليه نظام الحماية من الإيذاء. كما أنشأت النيابة العامة نيابات متخصصة في الأسرة، وقد بلغ عدد بلاغات العنف الأسري في عام 2022م (29.991) بلاغاً، (70%) منها تعود إلى إناث و(30%) تعود إلى ذكور، ووفقاً للسن بلغت نسبة بلاغات الأطفال (18 سنة فأقل) (36%)، ومن (19-60 سنة) (61%) والمسنين (60 سنة فأعلى) (3%). وبلغت نسبة الاغلاق لبلاغات النصف الأول للعام 2023م 81.25%.

وتباشر وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية فور تلقيها بلاغا عن حالة إيذاء – بعد توثيق البلاغ وإجراء تقويم للحالة باتخاذ أي من الإجراءات التالية:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل تقديم الرعاية الصحية اللازمة لمن تعرض للإيذاء وإجراء التقويم الطبي للحالة إذا تطلب الأمر ذلك
- اتخاذ الترتيبات اللازمة للحيلولة دون استمرار الإيذاء أو تكراره.
- توفير التوجيه والإرشاد الأسري والاجتماعي لأطراف الحالة إذا قدرت الوزارة إمكان الاكتفاء بمعالجة الحالة في إطارها الأسري
- استدعاء أي من أطراف الحالة أو أي من أقاربهم أو من له علاقة؛ للاستماع إلى أقواله وإفادته وتوثيقها واتخاذ الإجراءات والتعهدات اللازمة التي تكفل توفير الحماية اللازمة والكافية لمن تعرض للإيذاء
- العمل على إخضاع من يلزم من أطراف الحالة إلى علاج نفسي أو برامج تأهيل بما يلائم كل حالة
- تمكين من تعرض للإيذاء أو من يمثله من دخول مقر إقامته، والحصول على أوراقه الثبوتية، وأخذ ممتلكاته الشخصية.

الإجابة على الفقرة (15) من قائمة المسائل

24. عملت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على تطوير اللوائح والأنظمة والتشريعات الخاصة بالحماية من الإيذاء وحماية الطفل بما يتناسب مع أنظمة الدولة والاتفاقيات الدولية، وتطوير آليات العمل وتوحيد الإجراءات التنفيذية وتكاملها وذلك من خلال مبادرات التحول الوطني (رؤية 2030) ومن ضمنها مبادرة تطوير آليات التعاون بين الجهات المعنية بالعنف الأسري مع الجهات ذات العلاقة بهدف اعداد برتوكول التعاون بين المؤسسات الاهلية والحكومية المعنية بمنظومة

الحماية من العنف الأسري وحماية الطفل. تشمل صياغة آليات واضحة وتعريفات محددة للعنف الأسري، والتدريب على أشكال العنف ومؤشراته وقياس شدته ضمن دليل تعريفي لكافة أنماط الإيذاء، وكذلك دليل اجرائي للتعامل مع بلاغات العنف الاسري يوضح أدوار ومسؤوليات الجهات ذات العلاقة شامل لحقيبة تدريبية لمنسوبي الجهات، بما فيها وزارة العدل.

25. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الموارد البشرية من أجهزة السلطة التنفيذية وليس لديها أي اختصاص قضائي حيث ينحصر دورها فيما يتعلق بالانتصاف في قضايا العنف في تلقي البلاغات واتخاذ الإجراءات القانونية تجاهها وضمان وصولها إلى القضاء.

الإجابة على الفقرة (16) من قائمة المسائل

26. آليات الرصد والمتابعة لحالات الإساءة للطفل والمشار إليها في نظام حماية الطفل تشمل المدخلات للنظام وهي المعلومات والبيانات والإحصاءات المتمثلة في عدد البلاغات الواردة المسجلة وعدد المستفيدين، وكذلك المخرجات المتضمنة قياس المؤشرات والأداء والفجوات المتمثلة بعدد البلاغات خلال العام ونسبة إغلاقها والتي تتبعها عمليات التحليل وتقييم للتحسين المستمر. كما يكفل نظام حماية الطفل حفظ حقوق الطفل ورعايتها وفقاً لما ورد في المادة (٢) من النظام والتي تنص على:" 1-التأكيد على ما قررته الشريعة الإسلامية والأنظمة والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها، والتي تحفظ حقوق الطفل وتحميه من كل أشكال الايذاء والإهمال. 2-حماية الطفل من كل أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرهما التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به (المنزل، أو المدرسة، أو الحي أو الأماكن العامة أو دور الرعاية والتربية أو الأسر البديلة أو المؤسسات الحكومية والأهلية أو ما في حكمها)، سواء وقع ذلك من شخص له ولاية على الطفل أو سلطة أو مسؤولية أو له به علاقة بأي شكل كان أو من غيره. 3-ضمان حقوق الطفل الذي يتعرض للإيذاء والإهمال؛ بتوفير الرعاية اللازمة له. 4-نشر الوعي بحقوق الطفل وتعريفه بها، وبخاصة ما يرتبط بحمايته من الإيذاء والإهمال." وتسعى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى تطوير حزمة متكاملة من الخدمات لتغطي احتياجات الضحايا والمعتدين تضمنت مخرجاتها اعداد نموذج تشغيلي يشتمل على حزمة من البرامج والخدمات المقدمة للأسرة والطفل، منها:

- دعم الأطفال – ضمن برنامج "تعافي الأطفال": وهو برنامج يعمل مع الأطفال لمساعدتهم على التعافي من صدمة العنف الأسري من خلال التدخلات المناسبة لأعمارهم بناء على فهم الصدمات الناتجة من العنف الأسري وتعلق الأطفال بوالديهم، ويشمل هذا البرنامج دعم للآباء والأمهات لفهم تأثير تجربة الطفل من خلال التربية النفسية، بالنسبة للأطفال الذين سيحضرون بمفردهم، سيتم تقديم إدارة حالة لهم خصيصا كجزء من هذا البرنامج.
- دعم الأسر- برنامج الحفاظ على الأسرة: هو برنامج تدخل مبكر للحفاظ على الأسرة يهدف إلى توفير الدعم العملي والتربوي لتمكين الأسر التي عانت من العنف للحصول على حياة كريمة.
- دعم الأسر -برنامج التواصل السليم: يهدف إلى بناء مهارات التواصل بين الزوجين وتطوير الطرق السليمة للتعامل فيما بينهما للوصول إلى علاقات أسرية جيدة بشرط رغبة كلا الزوجين في المشاركة.

- دعم النساء إدارة الحالة وتخطيط السلامة: برنامج يتم فيه تعيين أخصائية للعمل مع المرأة لتحقيق سلامتها ورفاهيتها، من خلال الدعم العملي والعاطفي وتخطيط السلامة للمرأة المعرضة للعنف الأسري لتمكينها مع التركيز على بناء استقلالية المرأة من خلال المساندة المجتمعية والمشاركة.
- دعم النساء -مجموعة الدعم المنظم: برنامج يوفر الدعم المنظم للمرأة التي عانت من العنف من خلال بيئة جماعية ويعمل هذا البرنامج على تطوير فهم المرأة للعنف الأسري وتأثيره، كما يتطلع إلى الكشف عن تجربة المرأة وبناء احترامها وتقدير ذاتها، وتستفيد النساء من دعم المجموعة لمساعدتهن على وضع استراتيجيات لإدارة وضعهن والتعرف على الوقت الذي قد يحتجن فيه لطلب المساعدة.
- تعديل سلوك المعتدين: قدم الدعم بتوفير جلسات فردية واستشارات نفسية، اجتماعية وأسرية بالإضافة إلى جلسات جماعية تساعد في تطوير مهارات المشاركين في فهم أدوار الرجل وفهم الذات وتعليم مهارات التعامل مع الغضب بالإضافة لفهم العلاقة بين التفكير والانفعال والمشاعر واستيعاب السلوك المؤدي للعنف الأسري.
- تقديم المشورة القانونية المتخصصة للنساء والأطفال الذين تعرضوا للعنف الأسري وسيشمل ذلك الإرشاد والمعلومات المتعلقة بأي قضية قانونية أو قضائية تتعلق بتجربتهم أو بآثار العنف الأسري. وتوفير الأموال للمساعدة في تلبية الاحتياجات قصيرة المدى (مثل الغذاء أو المأوى) وكذلك الحصول على المشورة المالية أو الخدمات الأخرى لدعم النساء في الحصول على الاستقلال المالي. وتقديم المشورة الطبية اليومية وعلاج الإصابات الجسدية المتعلقة بآثار العنف الأسري، والعلاج النفسي في العيادات المتخصصة. وتوفير سكن مؤقت للأفراد المعرضين لخطورة عالية من النساء والأطفال

الإجابة على الفقرة (17) من قائمة المسائل

27. يوضح الجدول أدناه عدد المخالفات المتعلقة بتشغيل الأطفال تحت سن (15) عاماً خلال المدة من 2019 – 2023م:

عدد المخالفات	السنة
9	**2019**
4	**2020**
12	**2021**
25	**2022**
2	**2023**
52	**الإجمالي الكلي**

الإجابة على الفقرة (18) من قائمة المسائل

28. يسعى نظام التأمين ضد التعطل عن العمل (ساند) لرعاية العامل السعودي وأسرته خلال فترة تعطله عن عمله لظروف خارجة عن إرادته بحيث يعمل البرنامج على سد الفجوة الانتقالية بين وظيفتين وذلك بتوفير الحد الأدنى من الدخل ليوفر له ولأسرته عيشاً كريماً بالإضافة لتوفير التدريب اللازم ومساعدته في البحث عن عمل آخر، وفيما يلي جدول يتضمن عدد المستفيدين من هذا النظام خلال المدة من عام 2016 – 2023:

العام	الربع	عدد المستفيدين
2016	الربع الأول	1,487
	الربع الثاني	3,516
	الربع الثالث	3,869
	الربع الرابع	12,007
2017	الربع الأول	10,300
	الربع الثاني	6,975
	الربع الثالث	5,880
	الربع الرابع	8,355
2018	الربع الأول	9,946
	الربع الثاني	10,839
	الربع الثالث	11,670
	الربع الرابع	15,009
2019	الربع الأول	15,763
	الربع الثاني	17,214
	الربع الثالث	13,722
	الربع الرابع	16,973
2020	الربع الأول	13,502
	الربع الثاني	18,012
	الربع الثالث	14,220
	الربع الرابع	20,346
2021	الربع الأول	18,578
	الربع الثاني	17,452

	الربع الثالث	11,005
	الربع الرابع	11,195
2022	الربع الأول	9,376
	الربع الثاني	8,973
	الربع الثالث	8,330
2023	الربع الأول	10,277
	الربع الثاني	8,306

الإجابة على الفقرة (19) من قائمة المسائل

29. خصصت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الرقم الموحد (19911) لاستقبال شكاوى العمال الوافدين بعدة لغات مختلفة مما يعد تطوراً في مجال تفعيل وسائل الانتصاف، كما تم التوسع في الزيارات الرقابية على المكاتب والشركات المعنية بالاستقدام؛ لرصد المخالفات المتعلقة باستخدام التأشيرات لغير ما أصدرت لأجله. وقد بلغ مجموع تلك الزيارات في عام 2022 (1.301.791) زيارة، وبلغ عدد المخالفات المتعلقة بقيام صاحب العمل بتمكين العامل بالعمل في مهنة مغايرة للمهنة المدونة في رخصة العمل أو عقد العمل (5.523) إنذار، وضبط (263) مخالفة، وبالنسبة للمخالفات المتعلقة بقيام صاحب النشاط بممارسة نشاط يخالف النشاط المسجل في أنظمة الوزارة فقد بلغ عددها (87) إنذار، وتم ضبط عدد (5) مخالفات.

الإجابة على الفقرات (20 - 24) من قائمة المسائل

30. تم إنشاء المركز الوطني للكلى في عام 1984م تحت إشراف لجنة من كافة المختصين ذو الكفاءة العالية من القطاعات الصحية بالمملكة لتنظيم زراعة الكلى وتجهيز وحدات للغسيل الكلوي، وبرامج التبرع بالأعضاء. ولتحقيق العديد من الإنجازات الفنية والنوعية تحول المركز الوطني للكلى من مركز وطني مختص للكلى إلى المركز السعودي لزراعة الأعضاء ليكون أكثر شمولاً وتطوراً لزراعة الأعضاء وفق معايير الجودة العالمية وأخلاقيات ممارسة الطب بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية في هذا المجال، ومنه هذا المنطلق صدر على أثر هذا التحول والتسارع نظام يُعنى بتنظيم المركز السعودي لزراعة الأعضاء الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٨) بتاريخ١٤٣٤/١/٢٦هـ، ويتمتع المركز السعودي لزراعة الأعضاء بالشخصية الاعتبارية العامة والاستقلال المالي والإداري ويرتبط تنظيمياً بالمجلس الصحي السعودي. ووفقاً لما جاء في (المادة الثالثة) من تنظيم المركز السعودي لزراعة الأعضاء فإن المركز يختص بتسجيل المرضى المزروع لهم، والمتبرعين بالأعضاء، ومتابعتهم، ووضع الإجراءات اللازمة، ويختص المركز بالتنسيق مع

الجهات الصحية في مجال زراعة الأعضاء، داخل المملكة وخارجها، ومراقبة برامج زراعة الأعضاء فنيا ومتابعتها. كما يهدف المركز إلى وضع السياسة العامة المؤدية إلى رفع مستوى الخدمات الصحية الوقائية وبناء نموذجاً رائدً عالمياً في مجال زراعة الأعضاء. وتأسيساً على ذلك صدر نظام التبرع بالأعضاء البشرية ولائحته التنفيذية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/70) في أبريل 2021، حيث نظم التبرع بالأعضاء البشرية وفقاً لأحكام هذا النظام وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

31. وأما ما يتعلق بالطرق المعتمدة في المملكة العربية السعودية لتسجيل رغبة التبرع بالأعضاء، فقد تضمنت اللائحة التنفيذية لنظام التبرع بالأعضاء البشرية على أنه: يستطيع الشخص الحي التوجه لأقرب مركز زراعة حسب اللائحة المعتمدة من قبل المركز السعودي لزراعة الأعضاء وإبداء رغبته بالتبرع ليتم توجيهه حسب الآليات المتبعة للمتبرعين الأحياء وذلك في حالة الرغبة بالتبرع بالأعضاء بعد الوفاة. كذلك يستطيع تسجيل رغبته عن طريق تطبيق (توكلنا) وتأكيد الرغبة لذويه ليساهم في اتخاذهم للقرار في حال الوفاة.
32. تبلغ الميزانية المخصصة المعتمدة لوزارة الصحة (111.954.079.210) ريال سعودي، وبما نسبته (11،2%) عن الميزانية العامة للدولة لعام 2023م. وحيث شملت الميزانية عدد من المشاريع، والإنفاق على البرامج الصحية والسلع والخدمات وتعويض العاملين. كذلك استثمار مخصصات ميزانية الوزارة، وتحقيق الاستفادة المثلى منها. بما يتماشى مع أهداف ورؤية المملكة العربية السعودية 2030 وتطلعاتها الطموحة.
33. أما بشأن بيانات الأسرة في المستشفيات، والأطباء وموظفي الخدمات الطبية، تبلغ نسبة عدد أسرة المستشفيات والأطباء وموظفي الخدمات الطبية لكل عشرة آلاف شخص في المملكة العربية السعودية لعام 2022م كما هو موضح في الجدول التالي:

المعدل لكل عشرة آلاف نسمة	المجموع
معدل الأسرة لكل عشرة آلاف نسمة	(24.38)
معدل الأطباء لكل عشرة آلاف نسمة	(40.05815158)
معدل التمريض لكل عشرة آلاف نسمة	(62.98075811)
معدل الصيادلة لكل عشرة آلاف نسمة	(10.73807598)
معدل الفئات الطبية المساعدة لكل عشرة آلاف نسمة	(43.76939225)

34. أما بخصوص الاستفسار عن نسبة المواليد منخفضي الوزن فإن آخر إحصائية عام 2020م، حيث بلغت النسبة المئوية للمواليد الذين تقل أوزانهم عن الوزن الطبيعي 8.5%.

35. وبالنسبة للقانون المنظم للمسؤولية القانونية عن الخطأ والإهمال الطبي؛ فهو نظام مزاولة المهن الصحية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/59) الصادر في عام 2005 ولائحته التنفيذية، ويعد هذا القانون المنظم للمسؤولية القانونية عن الخطأ الطبي والإهمال الطبي، حيث نظمت المواد النظامية في هذا النظام ولائحته التنفيذية مسائل الإهمال أو الخطأ الطبي بموجب ما نصت عليه المادة (27) من النظام: "كل خطأ مهني صحي صدر من الممارس الصحي وترتب عليه ضرر للمريض يلتزم من ارتكبه بالتعويض، وتحدد (الهيئة الصحية الشرعية) المنصوص عليها في هذا النظام مقدار هذا التعويض ويعد من قبيل الخطأ المهني الصحي"، كما نصت المادة (34) منه على أنه: " تختص الهيئة الصحية الشرعية بالنظر في الأخطاء المهنية الصحية التي ترفع بها المطالبة بالحق الخاص (دية – تعويض – أرش)، والنظر في الأخطاء المهنية الصحية التي ينتج عنها وفاة أو تلف عضو من أعضاء الجسم، أو فقد منفعته، أو بعضها حتى ولو لم يكن هناك دعوى بالحق الخاص".

36. ولتعزيز التكامل الحكومي الرقمي في المملكة العربية السعودية وتعاون العمل المؤسسي المشترك بين قطاعاتها الحكومية ووصول المستفيدين إلى أفضل الخدمات الصحية فيا يتعلق بالأخطاء المهنية الصحية ، صدر قرار المجلس الأعلى للقضاء في المملكة العربية السعودية رقم (42/3/9) وتاريخ 1442/7/5هـ القاضي بنقل اختصاص الهيئات الصحية الشرعية المنصوص عليها في المادة (34) من نظام مزاولة المهن الصحية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/59) في 1426/11/4هـ والمادة (22) من نظام المؤسسات الصحية الخاصة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/40) في 1423/11/3هـ إلى القضاء العام للبدء باستقبال طلبات دعاوى الأخطاء الطبية من كافة القطاعات الصحية بالمملكة العربية السعودية.

37. كما صدر قرار مجلس الوزراء القاضي بتحويل اللجنة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية إلى مركز باسم المركز الوطني لتعزيز الصحية النفسية، كما صدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (685) في عام 2019م بالموافقة على تنظيم المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية، وقد نصت المادة (الثالثة) من تنظيم المركز على أنه "يهدف المركز إلى صناعة برامج وطنية تسهم في تعزيز الصحة النفسية، وتهيئة حياة أفضل لأفراد المجتمع، وتعزيز المشاركة الإيجابية، ودعم الفئات الأكثر عرضه للاضطرابات النفسية، وذلك من خلال مايأتي: 1- توجيه المجتمع لدعم قضايا الصحة النفسية. 2-تمكين الفئات المستهدفة وتطوير مهاراتها بما يحقق المفهوم الشامل للصحة النفسية. 3-تقديم برامج التوعية والتثقيف الصحي في مجال الصحة النفسية. 4-الإسهام في تحسين جودة الخدمات النفسية المقدمة. 5-تطوير برامج وقائية في مجال الصحة النفسية". ويقدم المركز

العديد من البرامج على سبيل المثال: (الصحة النفسية في بيئة العمل -حياة أفضل -مركز اتصال تعزيز الصحة النفسية -تطبيق (قريبون) -المساعدة النفسية الأولية -جائزة المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية -دليلك للخدمات النفسية في منطقة الرياض -مفاهيم الصحة النفسية للأئمة والخطباء تعزيز الصحة النفسية في الجامعات ومراكز العناية بالطلاب -وتعزيز الصحة النفسية للمرأة).

38. وبخصوص التوعية بأمراض الصحة النفسية والصحة العقلية والتفرقة بينهما، أطلقت وزارة الصحة حزمة من المبادرات التي تهدف إلى تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية للأمراض النفسية والعقلية كإنشاء مجمعات إرادة والصحة النفسية بالمملكة والتي تتضمن العيادات التخصصية الطبية الدقيقة في مجال الطب النفسي وفي مجال الأمراض العقلية مثل (عيادات الفصام العقلي).

الإجابة على الفقرة (25) من قائمة المسائل

39. .صدر قرار مجلس الوزراء رقم 266 وتاريخ 1439/5/27هـ القاضي بالموافقة على تنظيم هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتضمنت المادة (الخامسة) منه أن يكون للهيئة مجلس إدارة منهم عضوين اثنين من الأشخاص ذوي الإعاقة وعضوين من أولياء أمور الأشخاص ذوي الإعاقة، وصدر نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/27) وتاريخ 1445/2/11هـ، والذي يهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حصولهم على جميع الخدمات أسوة بغيرهم، ويؤكد في المادة (2) منه على عدم التمييز على أساس الإعاقة وتكافؤ الفرص، وتوفر متطلبات إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية، وشمول التشريعات والاستراتيجيات والسياسات والأنشطة والبرامج والخطط والتصاميم الحكومية وغير الحكومية لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في إدارة قضاياهم، وأن تكون لمن بلغ سن الرشد من الأشخاص ذوي الإعاقة أهلية مباشرة التصرفات النظامية ما لم تمنعه إعاقته من ذلك وفق ما تقرره الأحكام النظامية ذات الصلة، واعتماد طرق بديلة ومنسبة للتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، تشمل التواصل اللفظي أو المكتوب أو لغة الإشارة أو غيرها، وتدريب الكوادر المعنية بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الجهات على طرق التعامل والتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة ورفع الوعي بحقوقهم.

40. وتشكل نسبة العاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة في هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة 15% يشغل بعضهم مناصب قيادية، بالإضافة إلى مشاركتهم في المؤتمرات المحلية والدولية والإقليمية وذلك للاستماع لصوتهم وإبداء مقترحاتهم وملاحظاتهم وتعزيز مكانتهم وجعلهم أعضاء فاعلين في المجتمع.

الإجابة على الفقرات (26- 28) من قائمة المسائل

41. يوضح الجدول أدناه عدد الفصول الدراسية وعدد المعلمين:

المؤشر	بنين	بنات	المجموع
عدد الفصول الدراسية الى كل ألف طالب	43.1	42.9	43
عدد المعلمين لكل ألف طالب	84.4	74.2	77.2

42. وفيما يخص نسبة التسرب، عند حساب نسبة التسرب في التعليم الابتدائي من بيانات الوزارة كانت النسبة (0.8%) وهي تختلف عما ورد 6%، وهناك أسباب متنوعة لتسرب الأطفال منها صحية أو أسرية وتحتاج لدراسات مسوح ميدانية. وتم الحصر لمعالجة تسرب الطلاب من خلال عدد من البرامج والخدمات وهي كما يلي:

أولاً: أهم البرامج والخدمات التي تساهم في خفض نسبة الطلبة المتسربين

البرامج والخدمات	الوصف
برنامج التوجيه المهني	ويُعنى هذا البرنامج بمساعدة طلبة مراحل التعليم العام في اكتشاف ميولهم واستعداداتهم وقدراتهم وتنميتها، والتعريف بالمسارات التعليمية والمجالات المهنية المناسبة لهم.
برنامج التهيئة النفسية	وتهدف إلى تهيئة الطلبة للتوافق النفسي والتربوي مع البيئة المدرسية وتهيئتهم للاختبارات والمراحل الانتقالية مما يؤدي إلى تكيفهم مع البيئة المدرسية ويقلل من نسبة تسربهم.
برنامج خفض العنف رفق	ويعنى بالحد من العنف والتنمر بين الطلبة في مدارس التعليم العام من خلال أساليب الوقاية والعلاج مما يوفر بيئة مدرسية آمنة تسهم في خفض نسبة التسرب.
إطارتوثيق علاقة الأسرة مع المدرسة	ويهدف إلى تزويد الأسرة بأساليب التعامل مع الأبناء وفق خصائص النمو والفروق الفردية وتوعية الاسرة بأهمية التواصل المستمر مع المدرسة وتعزيز دور الأسرة للمشاركة في تحقيق أهداف المناهج الارشادية (الإنمائي – الوقائي – العلاجي) مما يسهم في التعرف على المؤشرات التي قد تؤدي على تسرب الطلبة ومعالجتها.
برنامج تعزيز السلوك الإيجابي	برنامج يُعنى بدعم السلوك الإيجابي للطلبة وتنميته من خلال بيئة محفزة وجاذبة باستخدام أساليب علمية تتلاءم مع خصائص المرحلة العمرية مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة رضا الطالب عن المدرسة وبالتالي تقلل من نسبة

البرامج والخدمات	الوصف
	تسربه منها والاسرية التي تقف وراء انخفاض مستواهم التحصيلي مما يؤدي إلى خفض نسبة تسرب الطلبة.
برنامج تنمية الدافعية لزيادة التحصيل الدراسي	برنامج ارشادي يهدف لتنمية دافعية الطلبة للتعلم ورفع مستواهم التحصيلي مستندا على أحدث النظريات النفسية والتربوية، وتطبيق مقاييس مقننة وتصميم برامج واستراتيجيات لرفع الدافعية لديهم والعمل على معالجة مشكلات الطلبة النفسية والصحية والتعليمية والاسرية التي تقف وراء انخفاض مستواهم التحصيلي مما يؤدي إلى خفض نسبة تسرب الطلبة.
خدمة الرعاية الطلابية	وتهدف إلى تقديم التدخلات العلاجية النفسية والاجتماعية والتربوية من خلال متخصصين في الدراسات النفسية والاجتماعية للطلبة الذين يظهر عليهم مؤشرات ضعف الدافعية للتعلم وقابليتهم للتسرب.
خدمة الاستشارات	وهي خدمة إرشادية تتمثل في تقديم الاستشارات التربوية والنفسية والاجتماعية والمهنية للطلبة، وتقديم الدعم اللازم للطلبة مما يساعد الطلبة وأولياء أمورهم في تجاوز المشكلات التي قد تعترض مسيرتهم وتؤدي إلى تسربهم من التعليم.
خدمة رعاية الطلبة المتفوقين	وهي خدمة لتعزيز التفوق الدراسي مما يسهم في رفع المنافسة بين الطلبة لتحقيق انجاز وبالتالي تسهم في خفض نسبة التسرب.
خدمة رعاية الطلبة متكرري الغياب والتأخر الصباحي	تُعنى بتقديم التدخلات التربوية والوقائية والعلاجية المناسبة بين الطلبة متكرري الغياب والتأخر الصباحي ومتابعتهم والتدخل المبكر للحد من تسربهم.
خدمة المجلس الطلابي	يُعني هذا المجلس بمساعدة الطلبة على التعبير عن تطلعاتهم وطموحاتهم المستقبلية والتحديات التي تواجههم من خلال مجلس يضم في عضويته عدداً من الطلبة وأعضاء من الهيئة التعليمية مما يسهم في زيادة الانتماء المدرسي للطلبة وخفض نسبة تسربهم.

ثانياً: المبادرات التي تساهم في خفض نسبة الطلبة المتسربين

المبادرات	الوصف
مبادرة التوجيه المهني	هي مبادرة لدراسة واقع التوجيه المهني لطلبة المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية وتحديد أفضل أنظمة وممارسات التوجيه المهني وتقديم مقترحات

المبادرات	الوصف
	تهدف لرفع مستوى وعي الطلبة للمسارات التعليمية ودعمهم في تحديد توجهاتهم المهنية والاستعداد لها من خلال التخصص العلمي المناسب والمهنة التي تتوافق مع ميولهم وقدراتهم واتجاهاتهم. مما يساعد الطلبة وأولياء أمورهم في تجاوز المشكلات التي قد تعترض مسيرتهم وتؤدي إلى تسربهم من التعليم.
مبادرة التسرب	وتهدف إلى تقديم دراسة تشمل بيانات إحصائية عن (التسرب) لجميع المراحل الدراسية بنين وبنات في جميع مناطق المملكة، ويهدف كذلك إلى دراسة الوضع الراهن وإعداد مقارنات مرجعية لهذه الحالة وتحليل الفجوة، مع تقديم استنتاجات تحليلية وحلول مقترحة وإعداد برامج علاجي.
مبادرة التوعية والتغيير الثقافي	تهدف هذه المبادرة إلى توعية أولياء الأمور بأفضل الممارسات الاسرية كالتشجيع والاهتمام وبناء علاقات إيجابية مع الأبناء، وتزويد الوالدين بعدد من المهارات التربوية والنفسية الأساسية لتعزيز التسامح وتقبل الآخرين ومتابعة التحصيل والإنجاز الأكاديمي والانضباط المدرسي لدى الأبناء، ورسم التوقعات المستقبلية في ضوء قدراتهم وميولهم.
مبادرة مجالس أولياء الأمور	تهدف المبادرة إلى تأسيس مجالس أولياء الآمور في إدارات التعليم لتفعيل دور أولياء الأمور ومشاركتهم في اتخاذ القرارات التربوية والتعليمية لبناء مستقبل أبنائهم.

43. وفيما يتعلق بالبحث العلمي في الجامعات فهو منظم باللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات الصادر بقرار مجلس التعليم العالي رقم (1419/10/2هـ) وتاريخ 1419/2/6هـ، وبالنسبة لأنظمة البحث العلمي وحقوق الملكية الفكرية فقد صدر بهذا الخصوص عدد من الأنظمة ومنها: نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/59) وتاريخ 1431/9/14هـ، ونظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والاصناف النباتية والنماذج الصناعية بالمرسوم الملكي رقم (م/27) وتاريخ 1425/5/29هـ، ونظام حماية حقوق المؤلف الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/41) وتاريخ 1424/7/2هـ، وتنظيم الهيئة السعودية للملكية الفكرية الصادر بقرار مجلس الوزراء في مايو ٢٠١٨، وقانون العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي الصادر في مايو ٢٠١٤م.